الصنيعة الاستعمارية "حدود سياسية وصراعات اقليمية": اريتريا – اثيوبيا منذ عام 1984 نموذجا

Colonialism "political borders and regional conflicts": Eritrea - Ethiopia since 1984 as a model

د فاطمة علي محمد البتانوني/ جامعة القاهرة-جمهورية مصر العربية

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية الحدود السياسية بين إريتريا وأثيوبيا بصفة خاصّة،لأنهاعامل من عوامل النزاعات الحاليّة في القارة الأفريقيّة. فقد اشتعلت حرب عصابات الشفتا الإرتيرية منذ عام 1948م ضدّ أثيوبيا، رغم امتداد الحدود بين البلدين على 912 كيلومتر ووجود جالية كبيرة من الفنّيين والمهنيّين والمتعلّمين في أديس أبابا. وطال أمد النزاع والحرب بين الجارتين، خاصّة أن بعض الأطراف الإقليميّة تدخّلت في الصّراع لحماية مصالحها.

وتعتبر الأهمية الاستراتيجية لإريتريا أحدأسباب نقمة حكومة أثيوبيا،حيث تتحكّم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يربط بين قناة السويس عند البحر المتوسط وباب المندب المطلّ على المحيط الهندي وبحر العرب.

وتتمتّعإريتريابأهمية واضحة في طريق التّجارة العالمية خاصّة تجارة النّفط بين دول الخليج العربي وبلدان أوروبّا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وهي مركز عبور حيويّ للسّفنوالطّائرات سواء من الشرق إلى الغرب أومن الشّمال نحو الجنوب، كما أنها تعتبر ممرّا مهمّا لمختلف الأساطيل العسكريّة القادمة من أوروبّا والولايات المتّحدة باتجاه منطقة الخليج العربي. وانطلاقا ممّا سبق ذكره، تتّضح لنا الأسباب الرئيسية لجلّالخلافات والصّراعات والتّحالفات في منطقة القرن الأفريقي، خصوصا أن القوى الكبرى في العالم حريصة على حماية مصالحها التي لا تتناسب في غالب الأحيان مع استقرار ومصالح البلدان المعنيّة.

وسنقوم بتوضيح بعض الصّراعات التي زعزعت الاستقرار الإقليمي بين إريتريا وأثيوبيا،كما أدّت إلىتهجير آلاف السكّان وأثّرتبصفة مباشرة على الاقتصاد ومسار التنمية. وبدأت هذه الصّراعات إثرترسيم الحدود بين البلدين، وكانت الحكومة الأثيوبيةترغب في التوسّع وإيجاد منفذ بحريلها على البحر الأحمر،وترافق هذا الصراع المسلّح مع تفاقم النزاع السياسي بين الطّرفين.

ورغم أنالتحكيم الدولي قضيبأحقية ضمّ أسمرة إلى إريتريا، فإنحكومة أديس أبابا امتنعت عن تسليمها واستقوت بعلاقاتها الإقليمية والدولية المتينة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وسنحاول توضيح مواقف الدول الأفريقية والعربية التي أيّدت قرار انفصال إريتريا عن أثيوبيا،خصوصا أن إريتريا دفعت ثمناباهظا مقابل تقاربها مع البلدان العربية لأنّ بعض الدول الكبرى ساهمت في إشعال فتيل ذلك النزاع.وسنعرض قرار المفوّضيّة الدوليّة وترسيم الحدود بين إريتريا وإثيوبيا، وسنبيّن موقف مجلس الأمن وعدم اتخاذه موقفا حازما وحاسمالأجل إلزام الحكومة الأثيوبية بتطبيق قرار المفوّضيّةومغادرة الأراضي الإرتيرية.

Abstract

This study aims to study the importance of political borders between the countries (Eritrea - Ethiopia) which is one of the causes of current conflicts.

The extension of the border between the two countries to 912 km, the presence of a large community of professionals and learners in Addis Ababa and the outbreak of the Eritrean Shafta guerrilla war since 1948 against Ethiopia and the interests of the regional parties in this conflict highlights the great importance of studying these limits.

We will also explain how the great strategic importance of Eritrea was one of the reasons for the curse of this country, where the region controls the southern entrance of the Red Sea, which links the Suez Canal to the Mediterranean Sea and Bab Al Mandab overlooking the Indian Ocean and the Arabian Sea. The international trade route, especially the oil trade coming from the Arab Gulf countries, which is attributed to Europe, the United States and Canada, the transit center for vessels and transits from east to west, and from north to south, as well as refueling points, Coming from Europe or the United States in the direction of the Gulf region and all the above was the main cause and the actual engine of all these differences and conflicts and alliances by the international powers in accordance with their interests and that the stability of countries is not in favor of major powers and does not fit with their plans.

It will be pointed out to some types of conflict that destabilized the regional between Eritrea and Ethiopia and led to the Eritrean displacement and it was an effective influence on the economy has started these conflicts when the border was drawn between the two countries, and that desire to expand across the country, and a sea on the port of the Red Sea and next to the armed conflict there was a conflict of another kind, but a political conflict.

We will also clarify that despite the international arbitration that ruled the right of Asmara to Eritrea, Addis Ababa declined to hand over its strong regional and international relations, "Israel and the United States of America." Here we highlight the African and Arab countries that supported the decision to separate Eritrea from Ethiopia and how Eritrea paid the price bringing it closer to the Arab region, accusing some of the international forces that helped ignite the strife between the two sides Ethiopia - Eritrea.

Finally, we will present the Commission's decision, demarcation of the border between Eritrea and Ethiopia, the position of the Security Council and negative neutrality, and a firm and decisive stance on the implementation of the Commission's decision and the commitment of the Ethiopian Government to abide by the resolution and to leave Eritrean territory and to impose sanctions on Ethiopia under the Charter of the United Nations.

المقدمة:

يعد موضوع الحدود السياسية أحد أهم الموضوعات الشائعة في عصرنا هذا، حيث باتت الصراعات الإقليمية واضحة بين الدول وهي بمثابة قنبلة موقوتة. فالصراع الدائر علي الحدود السياسية بين كل من اريتريا – إثيوبيا تحول من المواجهات المسلحة التي راح ضحيتها مئات الألاف من الطرفين قد تحول إلي صراع سياسي ودبلوماسي وأصبحت الخلافات تتصاعد وتتواري من وقت إلي آخر.

فلأهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها إريتريا من ممرات مائية حيوية والتي هي المدخل الطبيعي لإفريقيا من جهة الشرق جعلت الأنظار تتجه إليها ليس فقط إثيوبيا بل هناك قوي كبري دولية تتدخل بدور قوي في ذلك الصراع الإرتيري – الإثيوبي

ولو أننا نري أن القوي الاقليمية الدولية هي أحد أسباب هذا الصراع لما لها من أهداف سياسية وأطماع اقتصادية في السيطرة علي هذا الموقع الاستراتيجي الذي أصبح نقمة وليس نعمة فقد أدي الي اندلاع حروب بين الدولتين و ترتب علية تأثيرات اقتصادية هائلة.

فنجد حتي قرار مفوضيه ترسيم الحدود بين البلدين لم يتم تطبيقه طبقا للإطار القانوني الذي حددته اتفاقيتي الجزائر بل تواطأت عدة أطراف إقليمية ودولية وفرضت علي اريتريا عقوبات عسكرية وعقوبات اقتصادية.

والسؤال الأن هل سيظل المستعمر رغم استقلال الدول بيده بعض الأوراق التي يتلاعب بها لخلق نوع من الصراعات بين الدول لتحقيق مصالحة الخاصة؟

هدف البحث:

1- إلقاء الضوء علي الأهمية الاستراتيجية التي تقع فيها اريتريا.

2- أهمية دراسة التطور التاريخي للعلاقة بين الدوليتين ومدي تأثير هذه العلاقة علي الدول المجاورة.

3- تسليط الضوء علي التأرجح في الآراء حسب المصالح وعدم اتخاذ موقف حازم وحاسم " اشارة منا إلي موقف مجلس الأمن " والخروج عن الحيادية.

4- دراسة الملف الخاص بمواقف الدول الأفريقية والعربية وتأييد قرار انفصال اريتريا عن إثيوبيا وكيف دفعت اريتريا مقابل تقاربها مع البلدان العربية.

مناهج البحث:

1- المنهج التاريخي

2- منهج تحليل النظم: باعتباره اطارا عاما للتحليل يساهم في تحديد العوامل المتعددة المؤدية للموضوع محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الأهمية الواضحة للحدود السياسية بين الدول.

2- أهمية التعرف علي السبب الرئيسي وراء النزاع واصرار إثيوبيا علي التواجد في الأراضي الإرتيرية.

3- إلقاء الضوء علي كيفية ما فعلة المستعمر قبل خروجه من هذه الدول؟ وكيف أنها مازالت مستعمرة بالأفكار وما تركه المستعمر رغم الاستقلال.

4- إلقاء الضوء هل اسرائيل وراء ذلك النزاع والاصرار الاثيوبي علي ضم إريتريا لأسباب جيواستراتيجية.

تساؤلات الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلب الإجابة عن عدد من التساؤلات

1- منذ متي بداء النزاع والحرب بين الدولتين "اريتريا واثيوبيا"؟

2- هل السبب الرئيسي في الخلاف بين الدولتين والنزاع هو الاهمية الاستراتيجية لأريتريا ام هناك أسباب أخري قد نجهلها؟

3- ما هي أهم الأماكن التي تركز عليها إثيوبيا أثناء دخولها إلي اريتريا؟ وما هي أسباب التركيز علي تلك المناطق؟

4- إلي أي مدي يؤثر النزاع بين الدولتين علي الدول المجاورة؟ وزعزعة الاستقرار الاقليمي؟

الدراسات السابقة:

بالفعل قام العديد بالتحدث عن ذلك الموضوع لكن كلا حسب ما يراه ولكننا هنا كان لابد من الربط بين تداخل عناصر أخري لها المصلحة في ذلك النزاع وكذلك من مصلحتها ضم إثيوبيا لأريتريا لأغراض جيواستراتيجية.

مشكلة البحث:

كثرة الأسباب وراء ذلك النزاع خاصة من الناحية الاثيوبية والغير معلن هل هو بدعم وترحيب بعض الدول لغايات مختلفة.

عناصر البحث:

أولا: ماهية الحدود وأهميتها بين إريتريا وإثيوبيا

1- نبذة تاريخية عن إريتريا وإثيوبيا.

2- الخلفية التاريخية للحدود بين البلدين.

3- الأهمية الاستراتيجية ومصالح القوي الدولية.

ثانيا: العوامل المؤثرة في الصراع والموقف الإقليمي الدولي

1- أسباب الصراع الإرتيري الإثيوبي.

2- زعزعة الاستقرار الإقليمي والموقف الدولي.

ثالثا: تداعيات الخلاف وواقع قرار ترسيم الحدود

1- الحرب الإثيوبية الإيريترية واندلاع القتال وفتيل صراع بلا نهاية.

2- تأرجحمواقف مجلس الأمن بين الحياد السلبي تارة أو لجؤه إلي صمت متواطئ تارة أخري.

أولا: ماهية الحدود وأهميتها بين اريتريا وإثيوبيا

أ- نبذة تاريخية عن اريتريا وإثيوبيا

سبب التسمية: يرجع أصل إريتريا إلي العصر اليوناني فهي مشتقة من التسمية اليونانية للبحر الأحمر (ارتراثالسا) وتعني البحر الأحمر، وقد اطلق اليونانيون ذلك الاسم علي اريتريا في القرن الثالث تخليدا لاسم جزيرة في اليونان تحمل أسم ارتريا، وهي الأقدم في أفريقيا جنوب الصحراء في التاريخ القديم وتعتبر اريتريا مع إثيوبيا والساحل السوداني بلاد بونت (أرض الآلهة) لدي المصريين القدامى[(147)].

تعتبر اللغات الرسمية لإريتريا التيغرنية والأمهرية وكذلك لإثيوبيا واشترك الاثنين مبكرا في الديانة حيث كونا كنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية[(148)].

تقع إريتريا في قارة أفريقيا عاصمتها أسمرة، يحدها البحر الأحمر شرقا والسودان من الغرب وإثيوبيا من الجنوب، وجيبوتي من الجنوب الشرقي.

نظام الحكم فيها جمهوري وتتبع نظام الحزب الواحد.

تتعدد مصادر الثروة عند إريتريا فنجد المعادن مثل النحاس والبوتاسيوم والذهب والحديد والالومنيوم والفضة و النيكل وتم اكتشاف النفط[149].

تعتبر إريتريا بلدا زراعيا رعويا مجمل المحصولات "الذرة، القمح، الشعير والبن والتبغ والقطن والفواكه المدارية كما تمتلك اريتريا 10 ملايين راس من الأبقار والجمال والاغنام.

كما تشتهر بالغابات كأشجار الدوم واللبان والصمغ، كما ترتكز علي الصناعات الصغيرة المتواجدة في العاصمة "أسمرة" كصناعة اللحوم والفواكه والأسماك وصناعة الجلود والسماد والصابون.

(147) وكالة زاجل الإرتيرية للأنباء

(148)Cliff, Lionel; Connell, Dan; Davidson, Basil (2005), *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1976-1982)*. Red Sea Press, ISBN 1-56902-188-0

(149)Mauri, Arnaldo (1998), "The First Monetary and Banking Experiences in Eritrea", *African Review of Money, Finance and Banking*, n. 1-2.

نبذة تاريخية عن إثيوبيا:

ويرجع أصل التسمية(آيثيوبيا) باليونانيةΑἰθιοπία: إلي لفظ إغريقي من آيثيوبس Aithiops باليونانيةΑἰθίοψ: يتكون من مقطعين هما «آيثيو» و «أوبس» بمعنى الوجه المحروق أو البنياللون، وقد ورد اللفظ مرتين في الإلياذة وثلاث مرات في الأوديسة، واستخدمه المؤرخ اليوناني هيرودوتس لوصف الأراضي الواقعة في جنوب مصر، بما في ذلك السودانوإثيوبيا الحالية وبلدان الساحل الأفريقي.(150)

تعتبر دولة إثيوبيا موطناً لمملكة أكسوم القديمة، وقد وُجد في هذه الدولة أقدم هيكل بشري على الإطلاق، والذي يقدّر عمره بحوالي 4,4 مليون سنة، كما أنها تمتلك أطول سجل تاريخي للاستقلال في قارة أفريقيا، والسبب في ذلك يعود إلى أنها لم تخضع للاستعمار إلا في الفترة الواقعة من 1936 وحتى 1941، وذلك عندما اجتاحتها القوات الإيطالية في حملتها على شرق أفريقيا، والتي خرجت منها بعد توقيع الاتفاق الأنجلو-إثيوبي في ديسمبر/ كانون الأول 1944م.

تقع هذه الدولة بين خطي عرض 15و 3 درجة شمالاً، وكذلك خطي طول 33 و 48 شرقاً، والجزء الأكبر من الدولة واقع في القرن الأفريقي، وهو عبارة عن الجزء الشرقي من اليابسة الإفريقية، ولا بد من الإشارة إلى أنّ الجغرافيا تتميّز في هذه الدولة باحتوائها على مجموعة من المرتفعات الواسعة، والتي تتمثّل بكلٍ من الجبال، والهضاب بالإضافة إلى احتوائها على وادٍ يُعرف باسم وادي الصدع العظيم، كل هذا التنوع في التضاريس أدى إلى ظهور اختلافات واسعة في كلٍ من المناخ، والتربة، وكذلك الغطاء النباتي الطبيعي بالإضافة إلى أنماط الاستيطان(151).

نظام الحكم فيها:يعتبر نظام الحكم في إثيوبيا جمهورية برلمانية اتحادية، حيث رئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. تمارس السلطة التنفيذية من قبل الحكومة، وتناطالسلطة التشريعية الاتحادية لكل من الحكومة ومجلسي البرلمان.

اللغة الرسمية هي الأمهرية وهناك عدة لغات أخري غير رسمية بين مختلف الأعراق ولكل منها مناطق خاصة بها.

وعلي الرغم أن إثيوبيا غير منتجةللنفط، لكنها تعتبر مصدر للثروة لديها من عامي 2007 و 2008، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي هو الأقل عالميا ويواجه اقتصاد إثيوبيا مشاكل بنيوية.

تعتمد أغلب الأنشطة الاقتصادية على الزراعة حيث تساهم الزراعة بنسبة 43% من الناتج المحلي الإجمالي، 80%من الصادرات كما تُشغّل 85% من إجمالي حجم القوى العاملة في البلد. ويشمل ذلك التسويق، كمعالجة المنتوجات والتصدير. المحاصيل الرئيسية من ناحية الإنتاج هي البن، البقوليات، البذور الزيتية، الحبوب، البطاطس، قصب السكر والخضروات(152)

(150) إثيوبيا – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7#%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

(151) معلومات عن دولة إثيوبيا، موضوع

https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

(152) ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع سبق ذكرة

ب- الخلفية التاريخية عن إريتريا وإثيوبيا:

لقد كانت إريتريا مستعمرة من قبل الإيطاليون عام 1890م، وفي عام 1936م غزت إيطاليا إثيوبيا وأعلنتها جزء من الإدارة الأفريقية في الإمبراطورية الاستعمارية الإيطالية، والتي تسمي أيضا بشرق أفريقيا الإيطالية.

وفي 1941م أصبحت شرق افريقيا مقسمة، حيث استعادت إثيوبيا أراضيها المحتلة في عام 1941م، بينما إريتريا فأصبحت محمية بريطانية بعد الحرب العالمية الثانية حتي 1951م وتم تقسيم إريتريا وفقا لخطوط دينية المسلمون إلي السودان، والمسيحيون إلي إثيوبيا وكان هذا التقسيم حسب المقترح البريطاني، ولكن هذا التقسيم سبب خلافا كبيرا لأن مشكلة تقسيم الدول وخاصة الدول البريطانية السابقة سبب نوع من عدم الاستقرار الإقليمي مثلما حدث للهند وباكستان في 1947م وكانت أيضا تحت الاحتلال البريطاني، وفي عام 1952م قررت الأمم المتحدة قررت ضم إريتريا إلي إثيوبيا علي أمل التوفيق بين المطالبات الإثيوبية والسيادة الإرتيرية(153).

ولكن بعد تسع سنوات حل الإمبراطور الإثيوبي "هيلاسيلاسي" الاتحاد مع إريتريا بعد كفاح استمر ثلاثون عاما من أجل الاستقلال، وكانت بداية حرب الاستقلال الإرتيرية 1 سبتمبر 1961م حتي 29 مايو 1991م وكان صراعا مدمرا بين الحكومة الإثيوبية والانفصاليين الإرتيريين وتزامن مع الحرب الأهلية الإثيوبية بعد الانقلاب الماركسي اللينيني في إثيوبيا وأسفرت عن هزيمة القوات الإثيوبية من قبل الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا، وفي عام 1993 في استفتاء شعبي بدعم من إثيوبيا صوت الشعب الإرتيري بالإجماع علي الاستقلال، ورسميا أصبحت إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة، واكتسبت الاعتراف الدولي في العام نفسة، مما أدي إلي اعتراف الإثيوبيين بحق تقرير الإرتيريين لمصيرهم وكذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت رسميا بدولة إريتريا وبعضويتها فيها حيث أسفرت نتائج الاستفتاء عن 99.79% صوتوا لصالح الاستقلال.17% فقط رفضوه(154).

ت- الأهمية الاستراتيجية ومصالح القوي الدولية:

تعتبر منطقة القرن الأفريقي "Horn Of Africa" هي المنطقة الواقعة علي رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي، يحدها المحيط الهندي جنوبا، والبحر الأحمر شمالا، ويعتبر منطقة القرن الأفريقي منطقة استراتيجية بالنسبة لأسياد أفريقيا، فهو يحد باب المندب، المضيق المخرج من البحر الأحمر إلي المحيط الهندي.

لقد أكتسب القرن الأفريقي أهمية استراتيجية كبري تحولت إلي "نقمة" علي بلدان المنطقة التي أصبحت من أكثر دول العالم المتجاورة حروبا ونزاعات تبدو في ظاهرها خلافات حدودية وصراعات فرص وجود بين دول بعضها كان دولة واحدة، إلا أن طبيعة المنطقة وخلفياتها تكشف

(153)Gebru Tareke (2009). The Ethiopian Revolution: War in the Horn New Haven, CT: Yale University Press. ISBN 978-0-300-14163-4

(154) Keller, Edmond J., *Revolutionary Ethiopia: from Empire to People's Republic* (Bloomington, 1988), pp. 131–87.

أن محرك هذه الخلافات جزء رئيسي منه مصدرة منظومة التحالفات الاستراتيجية ومصالح القوي الدولية.

حيث تتحكم المنطقة في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يربط بين قناة السويس عند البحر المتوسط وباب المندب المطل علي المحيط الهندي وبحر العرب وبالتالي ربط شمال العالم بجنوبه، فضلا عن أهميتها في طريق التجارة العالمية، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج العربي، والمتوجهة إلي أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وهي مركز عبور السفن والطائرات العابرة من الشرق إلي الغرب، ومن الشمال إلي الجنوب، وكذلك نقطة تزود بالوقود[155].

كما تعتبر منطقة القرن الأفريقي، أيضا ممرا مهما لمختلف تحركات عسكرية قادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي وتضم من الناحية الجيوسياسية 4 دول هي الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا، وبعد أن وسع الجغرافيين الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كينيا والسودان واوغندا وتنزانيا.

لقد ظلت منطقة القرن الأفريقي محل اهتمام دائم ومستمر من القوي الغربية وميدانا لتصارعها وتنافسها منذ بدء الحملات الاستكشافية البرتغالية في القرن السادس عشر.

لقد كان هناك مقولة للرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" "يجب التعامل مع المصالح الثانوية أحيانا وكأنها مصالح حيوية" وعلية، إذا كانت دول القرن الأفريقي لا ترقي إلي مرتبة المصالح الحيوية للولايات المتحدة، فهي تأتي دون شك في المرتبة الثانية، أي ضمن المصالح الثانوية، وبالتالي يتم التعامل معها من قبل الولايات المتحدة في إطار المصالح الحيوية لها[156].

فتلك المنطقة شهدت تنافسا شديدا وتبادلا للمواقع وحروبا خلال سبعينات القرن العشرين بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ومع انهيار الاتحاد السوفييتي وصل منافس جديد ألا وهي فرنسا.

وبذلك اكتسبت أهمية استراتيجية من خلال مواني وجزر دول القرن الأفريقي بالنسبة للسياسة الاسرائيلية حيث اعتبرتها جزءا من نطاق الأمن الحيوي الجنوبي لإسرائيل، وكان لهذا الأثر البالغ علي تهديد الأمن القومي العربي.

ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي علي اعتبارات الموقع فحسب، وإنما تتعداها للموارد الطبيعية، خاصة البترول الذي بداء يظهر في الآونة الأخيرة[157].

ثانيا: العوامل المؤثرة في الصراع والموقف الإقليمي الدولي

(155) History Of The Horn Of Africa

(156) باربلديفيدسون "وراء الخرب في اريتريا"

(157)http://www.alarab.co.uk

1- أسباب الصراع الإرتيري- الإثيوبي.

بعدما شجع الإمبراطور هيلاسيلاسي حركة الاضطرابات التاريخية في إريتريا في إصرار منه علي ضم إريتريا بأية وسيلة وعدم التفريط بها وذلك رغبه منه في توسيع أرجاء الإمبراطورية من جهة وإيجاد منفذ علي البحر الأحمر لإمبراطوريته من جهة أخري، فقد أدي إعلان إثيوبيا ضم إريتريا إلي:

إلغاء الأحزاب في إريتريا، إذ لم تبقي هناك ضرورة لوجودها، كما تم الاستيلاء من جهة إثيوبيا علي حصة كبيرة من حصيلة الجمارك في إريتريا، كما توقفت المساعدات البريطانية لإريتريا، وأيضا هجرة عدد كبير من الفنيين، والمتعلمين، والمهنيين الإرتيريين، إلي أديس أبابا مما جعل وجود جالية إرتيرية كبيرة في إثيوبيا، وانضم عدد كبير منهم إلي سلاح الطيران، الشرطة، والمظلات[158].

وتم تولي مقاليد الحكم بواسطة الإثيوبيين، خاصة من طبقة الأمهر، هجرة المواطنين الإرتيريين، خاصة القادة السياسيين، الذين كانوا يطالبون بالاستقلال، مثل عثمان صالح سبي، ادريس محمد أدم، ولجأ معظمهم إلي القاهرة.

وبعدها بداء الشعب الإرتيري، في اعلان الكفاح المسلح ضد الحكومة الإثيوبية.

وبسقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا عام 1974م، ومع مجيء العسكر بقيادة الجنرال (أمان عندوم) ثم (منجستو هيلامريام)، اقاموا نظاما جمهوريا ماركسيا وبدعم من الاتحاد السوفييتي بعتاد عسكري، وخبرة أمنية.

وبالرغم مما واجهة الثوار الإرتيريون وعلي وجهة الخصوص الانقسامات داخل فصائل المقاومة، وقساوة وشدة الحملات المتلاحقة من قبل القوات الإثيوبية العسكرية ضدها، لكنها استمرت بعمليات المقاومة إلي أن إنهار (نظام منجستو) سنة 1991م.

وحينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المقاومين (لنظام منجستو) وبقيادة (ميلسين زيناوي) علي (أديس أبابا) وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإرتيري بزعامة (اسياسي أفورقي) علي العاصمة الإرتيرية (أسمرا) بدعم ومباركة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وقد تم الاتفاق علي إجراء استفتاء حول استقلال إريتريا، وفي عام 1993م أجري استفتاء شعبي أختار فيه الناخبون الإرتيريون الاستقلال، وفي نفس السنة 3 مايو 1993م اعترفت إثيوبيا بسيادة إريتريا واستقلالها[159].

ولكن بعد الاستقلال حدث انقسام في الآراء حول هذه القضية، فالبعض يري أن التنظيمات المعارضة وخاصة من قبيلة الأمهر بأن استقلال إريتريا كان خطاء لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنهم من يري بأنه كان من المفترض علي أقل تقدير أن يتم الاتفاق علي منح إثيوبيا منفذ علي البحر بمنحها ميناء عصب بدلا من الاكتفاء فقط بتسهيلات لاستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين، وشهدت الفترة ما بين مايو 1998م إلي يونيو 2000م حروب بين إثيوبيا وإريتريا بسبب الخلافات الحدودية بين البلدين وقد تسببت الحرب في خسائر بشرية قدرت بمئات

(158) الم سقد تسفاي " فيدرالية اريتريا مع اثيوبيا"

(159) http//:www.m.ahewar.org

الألاف من الطرفين، وفي 25 مايو سنة 2000م أعلنت إثيوبيا أن الحرب انتهت حيث تمكنت القوات الإثيوبية من السيطرة علي ما يشكل ربع الأراضي الإرتيرية، وفي 18 يونيو سنة 2000م وافق الطرفان علي التفاوض ووقعت اتفاقية الجزائر في 12 ديسمبر سنة 2000م التي أنهت رسميا الحرب بين البلدين وتشكيل منطقة أمنة علي الحدود بين إريتريا وإثيوبيا ومع صدور قرار مفوضية ترسيم الحدود بين دولة إريتريا وإثيوبيا (160).

لكن ما هو السبب وراء الصراع الإرتيري – الإثيوبي والذي يتلخص في الأتي:

على الرغم من العلاقات الشخصية التاريخية الوطيدة بين كل من الرئيس الإرتيري(أسياسي أفورقي)ورئيس الوزراء الإثيوبي (ميليس زيناوي)، اللذين جمعتهما حربٌ واحدة اعتليا سوية فيها سدة الحكم في كلا البلدين ،ورتبا معاً كل المسائل المتعلقة باستقلال إريتريا، ومستقبل علاقاتها مع إثيوبيا، وذلك بموجب اتفاقيتي أغسطس/آب سنة 1991م، وأغسطس/آب سنة 1993م، اللتان أكدتا على التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع العقبات أمام تنقلات السكان في البلدين، ومنحهم الجنسية المزدوجة، وعدم تدخل كل منهما في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، والتعاون في مجالات الدفاع والأمن والنقل والمواصلات، ومنح إثيوبيا تسهيلات في الموانئ الإرتيرية،إلا إن الخلافات بين البلدين سرعان ما بدأت تتفاقم بفعل عوامل عدة(161) منها:

1- مشكلة الحدود

بدأت إريتريا تطالب بترسيم الحدود بينها وبين إثيوبيا، التي خططها الاستعمار الإيطالي، خاصة أن هذه المناطق تضم امتدادات سُكّانية لشعب إريتريا في إثيوبيا، هي القومية التيجرية، التي فرض(أساسي أفورقي) لغتها (اللغة التيجرية)، لغة رسمية لبلاده، بدلاً من اللغة العربية، وكان ذلك أحد مبرراته لاحتلال هذه الأراضي، التي كانت الحكومة الإثيوبية في سنة 1997م ، قد نشرت خرائط تظهر تبعيتها إليها أما إثيوبيا فإن وضعها الجغرافي الحالي، وحرمانها من المنافذ البحرية، على الرغم من مساحتها الشاسعة، يُعد سبباً قوياً لشن الحرب على إريتريا، نظراً لأنها تعتمد على ميناء جيبوتي، منفذاً بحرياً وحيداً لوارداتها، ومنها النفط ومن ثم تسعى للحصول على ميناء عصب الإرتيري، أو أي منفذ لها على البحر الأحمر، يخضع لسيطرتها.

2- الأسباب الاقتصادية

كانت من أسباب الصراع الاقتصادي ، والذي بدا خلافاً حول الحدود بين البلدين، إصدار إريتريا عملة وطنية خاصة بها (ناكفا)، لتحل محل العملة الإثيوبية (البر)، التي كانت تستعملها (أسمرة)، لدعم استقلالها الاقتصادي. فبدأت العلاقات تسوء بين الدولتين، حيث رفضت إثيوبيا الموافقة على إصدار هذه العملة، ورفضت مساعي إريتريا لمساواة قوتها الشرائية بالعملة الإثيوبية، بحجة اختلاف السياسات المالية والاقتصادية المتبعة في البلدين وأوقفت (أديس أبابا)استعمال الموانئ الإرتيرية، ما عدا ميناء

(160)أسعد الغوثاني، " أحداث القرن الأفريقي وحقيقة الصراع الإرتيري – الإثيوبي"، ص22

(161) نادية عبد الفتاح عشماوي السيد " التسوية السلمية لنزاعات الحدود في افريقيا في اطار التحكيم الدولي ص12

عصب، وتحولت إلى ميناء جيبوتي، وهذا ما حرم الإرتيريين من حصيلة الجمارك، ومصاريف الشحن وغيرها من الخدمات،كما جعلت إثيوبيا التحويلات بين البلدين بالعملات الأجنبية ولم تعترف بالعملة الإرتيرية لتسوية تعاملاتها مع (أسمرة)، وألغت رحلات شركة الطيران الإثيوبية إلى الأخيرة، وطالبتها بتسديد ديونها بالدولار، وهذا ما رفضته إريتريا، فضلاً عن وجود خلافات تجارية بين البلدين بشأن التجارة عبر الحدود، والرسوم على البضائع، التي يتم إنتاجها بصورة مشتركة، أو تنتجها إثيوبيا فقط[162].

3- الأسباب السياسية

وكانت أسباب الصراع السياسي حول:

-التنافس بينهما على النفوذ في منطقة القرن الأفريقي وقيادة المنطقة، ومجموعة القادة الجدد التي تشكلت من إثيوبيا واريتريا.

- نية إثيوبيا علي إسقاط (نظام أفورقي) وإزاحته من الوجود،لأنه في نظرها هو المسئول الأول عن تفجير الأزمات في المنطقة.
- اصرار اريتريا علي عدم استقرار اثيوبيا ودعمها للمعارضة الاثيوبية.
- محاولة كلا من إثيوبيا وإريتريا على تقديم نفسه كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها.
- الصراع بين إثيوبيا وإريتريا هو ليس صراع حدود بل هو صراع وجود لأن كل منهما يستهدف وجود الآخر.
- أسباب خارجية وهي تتعلق بالصراع الدولي وتعارض مصالح القوي الإقليمية والدولية.
- اسباب جغرافيا تتعلق بعملية الحصول علي المنافذ البحرية والإطلال علي العالم[163].

ومع صدور قرار مفوضية ترسيم بين دولة إريتريا وإثيوبيا في 13 إبريل سنة 2002م ذلك القرار النهائي والملزم للطرفين والغير قابل للحوار أو الاستئناف كان من المفترض أن تنتهي عملية ترسيم الحدود المشتركة بين البلدين في نوفمبر 2003م علي أن تطوي نهائيا صفحة الخلاف الحدودي وتفتح صفحة تطبيع العلاقات بين البلدين ولكن الحكومة الإثيوبية في بادئ الأمر هللت ورحبت بالقرار في بيان اصدره مجلس وزرائها في 13 ابريل 2002م جاء فيه الاتي[164]:

حصلت أثيوبيا على كامل مطالبها في المنطقة المحددة بمقتضى معاهدة 1900 " أي في القطاع الأوسط "

" أكدت المحكمة في القطاع الغربي سيادة أثيوبيا على كل منطقة بادمه."

والى ذلك قالت السلطات الأثيوبية بأنها وبحكم براعة قضاتها حصلت على ارضي ارترية لم تكن مدرجة ضمن مطالبها.

(162) اجلال محمود رأفت " القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع 2015م

(163)بيركيتهابتيسلاسي "الصراع في القرن الافريقي"

(164)اجلال محمود رأفت، ابراهيم أحمد نصر الدين، "القرن الافريقي – المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية" دار النهضة العربية 1985 ص24

ولكنها سرعان ما تراجعت راديكاليا عن موقفها، وها هي تسعى ومنذ عقد كامل الالتفاف على قرار المفوضية الذي اعتبرته " غير عادل، وغير قانوني، وغير مسؤول" وذلك في رسالة رسمية بعثها رئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوي في 19 سبتمبر 2003 الى الامين العام للأمم المتحدة حينذاك، كوفي عنان. ولقد بذلت مفوضية ترسيم الحدود جهود مضنية لاقتناع النظام الأثيوبي باحترام التزاماته بموجب معاهدة الجزائر الدولية المبرمة في 12 ديسمبر 2000 ليس من قبل الرئيس الإرتيري اسياس افورقي ورئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوي وحسب، بل لقد تم توقيعها من طرف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان، ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك مادلين اولبرايت والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والرئيس النيجيري السابق اولسغان اوباسا نجو والرئيس التوغولي السابق ناسمبي اياديما، وسكرتير منظمة الوحدة الافريقية وقتذاك د.سالم احمد سالم، وممثل الاتحاد الاوروبي السيناتور الايطالي رينو سيري.

وقد تم الاتفاق علي بنود محورية بين البلدين والتي تضمنت :

وقف الحرب الفوري بين البلدين، وعدم اللجوء الى القوة من قبل الطرفين.

تشكيل مفوضية ترسيم الحدود من خمسة قضاة دوليين لتعيين وترسيم الحدود بين ارتريا وأثيوبيا.

وتتولى مفوضية ترسيم الحدود عملية تعيين وترسيم الحدود بموجب المعاهدات الاستعمارية لعام 1900 و1902 و1908 والقانون الدولي، ولا يحق ان تتخذ قراراتها على اساس التراضي.

يعتبر قرار مفوضية ترسيم الحدود نهائيا وملزما.

ونصت المادة (14- أ) من " اتفاقية وقف الاعمال العدائية " بأن مجلس الامن يمكنه اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد احد البلدين اذا ما خرق اتفاق الجزائر، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

2- زعزعة الاستقرار الإقليمي والموقف الدولي وخسائر وتأثيرات اقتصادية.

لقد بداء الزعزعة وعدم الاستقرار ليس فقط بين الجانبين ولكن امتد القتال ليشمل المناطق المجاورة فكلا الجانبين يدعم جماعات تنتسب إلية في الدول المجاورة فنري الصومال امتد القتال أيضا إليها، حيث بدأت الحكومة الإرتيرية بدعم جبة تحرير اورومو[165] وهي جماعة متمردة تطالب باستقلال منطقة اوروميا عن إثيوبيا والتي كانت جزء من الصومال في عهد محمد فرج عيديد وكذلك فعلت إثيوبيا بدعم جماعات متمردة في الصومال الجنوبي كانت معارضة لحكم عيديد، وأيضا حدث ذلك في السودان بعض المصادر السودانية، قالت أن تجدد الصراع بين أسمرة وأديس أبابا يضع نظام الرئيس عمر البشير في مأزق حاد، حيث سيكون من الصعب علية الانحياز لطرف علي حساب الأخر.

وبتجديد العلاقة بالنظام الاسلامي في السودان، الذي اتهم بتدعيم الأنفاذ الاسلامي الإرتيري، وهي جماعة مقرها السودان، فالخلافات بين الجانبين الإثيوبي والإرتيري كان لها التأثير السلبي وزعزعة الاستقرار الإقليمي للدول المجاورة.

(165) Staff. Human Rights Developments, World report 2001 Human Rights Watch (2001)

ولكن في مايو 1998م بدأت إثيوبيا تحرك قواتها لشن هجوم شامل علي إريتريا، وتم وصفها في الاذاعة الإرترية بأنها تتبني سياسية "الحرب الشاملة"، حيث وجدت لجنة المطالبات أن هذا في جوهرة هو تأكيد علي وجود حالة الحرب بين الدولتين، وليس اعلانا للحرب، وأن إثيوبيا تلقت أيضا انذار من مجلس الأمن، لحثها علي الالتزام بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة[166]، لكن تصاعدت وتيرة القتال بعد تبادل نيران المدفعية والدبابات، مما أسفر عن أربعة أسابيع من القتال العنيف، وشن الإثيوبيون ضربات جوية علي مطار في أسمرة ورد الإرتيريون بمهاجمة مطار مكالة[167].

ويصدر مجلس الأمن الدولي الأذن باستخدام القوة ورحب بقرار من الجانبين بوقف الغارات الجوية وساد الهدوء الموقف بعد أن نقل الجانبين حشودهما العسكرية علي امتداد الحدود وقاموا بحفر خنادق عميقة أنفق البلدين مئات الملايين من الدولارات في شراء التجهيزات العسكرية الجديدة علي الرغم من جهود السلام المبذولة من منظمة الوحدة الأفريقية وخطة السلام الأمريكية الرواندية التي كانت لا تزال تحت العمل.

وكان المقترح الأمريكي الرواندي يدعوا إلي انسحاب القوات المتحاربة إلي مواقعها ولكن قوبل بالرفض من إريتريا وأصرت علي تنفيذ مطالبها بترسيم جميع المناطق المتنازع عليها علي امتداد الحدود، ويكون ذلك تحت اشراف قوات مراقبة محايدة[168].

وأدي رفض إريتريا لخطة السلام الأمريكية الرواندية سنة 1999م إلي أن إثيوبيا شنت هجوما عسكريا ضخما لاستعادة بادمه[169].

وهنا يجب أن نلقي الضوء علي الموقف الدولي:

أ- المواقف الإقليمية

فمنظمة الوحدة الافريقية:طالبت بضرورة حل الخلاف بطرق سلمية وفقآ لمبادي المنظمة وعقدت عدد من الاجتماعات لهذا الشأن وكانت رؤيتها تتماشي مع رؤية الامم المتحدة

الموقف الجيبوتي: رأي أن الصراع مهدد لآمنها خصوصا بعد أن أصبحت اريتريا دولة قائمة بذاتها وهذا قد يدخلها في صراع حدودي أو عرقي مناريتريا.

(166)A commentary on Eritrea Ethiopia Claims Commission findings".

(167) *Ethiopia's War on Eritrea*. Asmara: Sabur Printing Services. 1999. Patricia Scotland, Baroness Scotland of Asthal, speaking for the British government in the Eritrea and Ethiopia debate, House of Lords, (Hansard) 30 نوفمبر 1999: Column 802

(168) "Ethiopia-Eritrea: New peace efforts, claims of rights abuse". University of Pennsylvania – African Studies Center received fromIRIN, a UN humanitarian information unit, "HRW World Report 1999: Ethiopia: The Role of the International Community". Archived from original on 14 November 2008.

(169) "Ethiopian Leader admits allegation of Eritrean air strike based 'on wrong information' ". www.dehai.org.

وأيدت الصومال أريتريا في حربها مع أثيوبية بسبب احتلال اثيوبية لمنطقة الأوغادين وكان الموقف الكينيمؤيد وداعم للحكومة الاثيوبية

بينما تأرجح الموقف السوداني بين دعم ومعارضة الطرفين فهو نتاج لتأثير عوامل مرتبطة باعتبارين:

1- الأمن القومي السوداني

2- دعم متطلبات الأمن العربي

أما الموقف المصري فكان هناك ثوابت في السياسة الخارجية المصرية، حيث أن القرن الأفريقي يعتبر الحزام الجنوبي للأمن القومي العربي والمصري، وأن هذا الأمن يدور في واقع الأمر، حول قضية أمن البحر الأحمر، وقضية حماية مياه النيل. وفي هذا الإطار، فور نشوب الأزمة، دعت مصر الدولتين إلى الطرق السِلمية، واستبعاد الخيار العسكري، إذ إن الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، يؤثر على الاستقرار العام في البحر الأحمر ومصر.

بينما الموقف اليمني كان داعمالإثيوبيا حيث دخلت اليمن في حروب مع اريتريا بسبب احتلال القوات الإرتيرية جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في البحر الأحمر، ذات الأهمية الاستراتيجية لوقوع الجزر في طريق الملاحة البحرية بين مضيق باب المندب وقناة السويس(170)

ب- المواقف الدولية

فنري موقف الأمم المتحدة حيث أصدر مجلس الأمن في اجتماع طارئ، في 5 يونيه 1998م، بياناً، طالب فيه بوقف فوري لإطلاق النار بين البلدين، منددا بنشوب النزاع المسلح، وداعياً إلى اللجوء للوسائل السِلمية لتسوية النزاع. وحاولت الأمم المتحدة القيام بوساطة بين الدولتين، عن طريق أمينها العام، وظلت المنظمة تدعم محاولات الوساطة، التي تقوم بها الأطراف المختلفة، خاصة المبادرة الأمريكية ، وجهود منظمة الوحدة الأفريقية. فرض مجلس الأمن حظراً عسكرياً على إريتريا وإثيوبيا، مدته 12 شهراً، وقد اتخذ المجلس قراره بالإجماع، بعد مشاورات مكثفة استمرت أكثر من خمس ساعات. وتبنى مجلس الأمن قراره ذا الرقم 1298

بينما موقف الاتحادالاوروبيالتزم بإدانة اللجوء للوسائل العسكرية لحل النزاع، ودعا إلى وقف إطلاق النار، والتفاوض لتسوية النّزاع، في بيان صدر عن وزراء خارجية الاتحاد بلوكسمبورج، في 8 يونيه 1998م. وسعت إيطاليا في جهود للوساطة بين الجانبين، حيث أرسلت مبعوثاً إيطالياً للمنطقة. وفي 16 يونيه 1998م، أعرب زعماء الاتحاد الأوروبي في قمة كارديف، ، عن تأييدهم لجهود الوساطة الأمريكية . الرواندية، لتكون أساساً لإنهاء النزاع

(170)http://www.m.ahewar.org

أماالموقف الأمريكي ارتكزعلي الاتي:

أ- انسحاب القوات الإرتيرية من الأراضي المتنازع عليها.

ب- نزع سلاح المناطق المتنازع عليها.

ج- إخضاع تلك المناطق لمراقبة وسطاء دوليون، مع عودة الإدارة المدنية إليها.

د- بدء مفاوضات ترسيم الحدود.

كل تلك الحروب بين الدولتين الذي استمر كثيرا أدي إلي خسائرلكلتا الدولتين مما أفرز

1-حالة من عدم الاستقرارالإقليمي للقرن الأفريقي بسبب الحروب العسكرية.

2-وانقسام أثيوبية وقيام دوله أريتريا.

3-وأصبحت أثيوبية دولة حبيسة ليس لها منافذ بحرية.

4-مكنت كثير من القوي الخارجية بالتدخل في الصراع

5-عملت علي إحياء بزور الصراعات البينية في منطقة القرن الافريقي

6- أثرت علي توجهات بعض الجماعات في الدول الافريقية للمطالبة بالانفصال كما حدث في السودان .

ليس ذلك فحسب من الخسائر بل أيضا هناك تأثيرات اقتصادية

فأثناء الحرب بلغ عدد القتلى 70000 شخص، وهناك تقارير اخبارية أخري عن أن عدد القتلى في الحرب قدرت "بعشرات الالاف" أو 100000 قتيل[(171)] اتهمت إريتريا إثيوبيا باستخدام "الدروع البشرية" للتغلب علي الخنادق الإرتيرية، تسبب القتال في تهجير اعداد كبيرة من المدنيين في البلدين وتعرض المعتقلين في الجانبين للتعذيب، الاغتصاب، معاملات غير انسانية[(172)] وتم ترحيل 77000 إرتيري من إثيوبيا بعد مصادرة ممتلكاتهم.

وكل ما حدث من حروب كان له أثر علي اقتصاد البلدين فأصبح ضعيفا بفعل عقود من سياسات الحرب الباردة، الحروب الأهلية والجفاف تفاقمت هذه المشكلات بسبب الحرب، مما أدي إلي نقص في المواد الغذائية فقد كانت معظم تجارة إريتريا مع إثيوبيا، ومعظم التجارة الخارجية الإثيوبية يتم تصديرها من خلال الطرق والموانئ الإرتيرية[173].

ثالثا: تداعيات الخلاف وواقع قرار ترسيم الحدود

1- الحرب الإثيوبية الإيريترية واندلاع القتال وفتيل صراع بلا نهاية.

(171) Annan warns of another war between Ethiopia and EritreaXan Rice, *east Africa correspondent*Tue 31 Oct 2006 17.51 GMT

(172) Total number of troops dead in the Eritrea-Ethiopia war.2009

(173)http://www.m.ahewar.org

رغم العلاقات المتينة والروابط المتعددة بين إريتريا وإثيوبيا، فقد انفجر الموقف بينهما عسكرياً في مايو 1998م، على خلفية حدود مشتركة وبطريقة لم تكن متوقعة جعلت من الصراع في منطقة القرن الإفريقي ينقل نقلة نوعية من الصراع العرقي والديني إلى صراع دول وطنية ذات خطط واستراتيجيات قومية. مما مثل مفاجأة للمجتمع الدولي؛ ليس فقط لأن الحرب جاءت متعارضة مع توجهات النظام العالمي الذي تضاءل خلاله اندلاع الحروب النظامية الواسعة.وإنما لكون قائدي النظامين في البلدين: ينتميان إلى نفس المجموعة العرقية

وعلى الجانب الإرتيري نجد أن حقبة الاستعمار الإثيوبي . الذي امتد لأكثر من ثلاثين عاماً – لإقليم إريتريا قد خلفت ميراثاً من المرارة والكراهية في نفوس الإرتيريين تجاه إثيوبيا. بدأ الصراع الحدودي بين اثيوبيا واريتريا لأول مرة في 6 مايو 1998 حينما تبادلت الدولتان الاتهام بانتهاك الحدود، التي سرعان ما تحولت إلى مواجهات عسكرية ظلت تتصاعد حينًا وتخبو حينًا آخر [174].

حيث بعد استقلال إريترياعام 1993 ظل هناك تيار إثيوبي ينادي بضرورة إعادة ضم إريتريا إلى إثيوبيا واعتبر ذلك الفريق أن الموافقة على استقلال إريتريا كان خطأ فادحاً لحرمانه إثيوبيا من أي منفذ على البحر الأحمر رغم ضخامتها المساحية وكثافتها السكانية، في حين تتمتع إريتريا التي لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة بساحل يمتد مئات الأميال، وتجد تلك الحجة تعاطفاً وتأييداً كبيرين بين الجماهير الإثيوبية وحتى بين أولئك المؤيدين لحق إريتريا في الاستقلال حيث يرى هؤلاء ضرورة أن يكون لإثيوبيا منفذ للملاحة حتى لا تظل تحت رحمة جيرانها.

وعلى صعيد طموحات القيادات نجد أن كلا من إثيوبيا وإريتريا قد حرص على تقديم نفسه كفاعل إقليمي حيوي بالمنطقة يجب الاعتماد عليه فيما يتصل بأي من الترتيبات المزمع اتخاذها، واستندت إثيوبيا في ذلك على ميراثها من العلاقات الخارجية الدولية والإقليمية وتراثها التاريخي الحضاري كواحدة من أقدم وأعرق دول القارة إضافة إلى ثقلها البشري واتساعها الجغرافي. وفي المقابل طرحت إريتريا نفسها كفاعل إقليمي يجب الاعتداد به انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي وقدراتها العسكرية والتنظيمية – حيث يذكر أن الجيش الإرتيري في الأعوام التالية لاستقلال إريتريا كان يعد أكثر جيوش المنطقة كفاءة وتنظيماً في ظل خبرة الكفاح الوطني الطويلة التي خاضها، علاوة على ذلك عمدت إريتريا إلى إقامة شبكة من العلاقات الخارجية التي تؤمن لها الحصول على ذلك الدور الاقليمي،ومن ثم نجد ان إريتريا ركزت ثقلها الأساسي في إدارة حملة إعلامية إقليمية ودولية لحشد التأييد الدولي والإقليمي لموقفها من الصراع

وعلى الجانب الآخر، لوحظ أن الموقف الإثيوبي عبر مراحل الصراع اتسم بالغموض والمماطلة والتسويف فيما يتعلق بالمبادرات المطروحة لتسوية الصراع وإنهاء الحرب[175] حيث اقتصر موقف إثيوبيا على تفنيد ادعاءات إريتريا بشأن الاعتداء الإثيوبي والتأكيد على أن الأراضي موضع النزاع إثيوبية الأصل، وأن الأسباب الحقيقية للصراع تكمن في الصعوبات الداخلية التي واجهتها إريتريا

(174) منصور سليمان " النزاع الأريتيري الاثيوبي رؤية مغايرة" الجزيرة نت

(175)دونكان ك. كمينغ " الاتحاد الفيدرالي مع اثيوبيا وكيفية إخراجه" المركز الافريقي للدراسات والاعلام

فدفعتها لمحاولة نقل خلافاتها ومشاكلها الداخلية إلى خارج إريتريا بادعاء أن لإريتريا أراضي لم تتسلمها من دول الجوار، الأمر الذي أسفر عن عدة مواجهات حدودية بين إريتريا ودول جوارها المختلفة (اليمن – إثيوبيا – السودان – جيبوتي..) الأمر الذي رأت فيه إثيوبيا دليلاً على أن الخلافات الحدودية ليست سياسات آنية أو عابرة بقدر ما هي استراتيجية ثابتة تنتهجها الحكومة الإرتيرية في تعاملها مع دول الجوار(176).

وقد رفضت إثيوبيا أي حديث عن تسوية سلمية للنزاع قبل انسحاب إريتريا من الأراضي التي احتلتها دون قيد أو شرط لكن المباغتة الإرتيرية نجحت في إحداث هزة واضطراب داخل المؤسسة العسكرية الإثيوبية والنظام الحاكم "بأديس أبابا" في ظل إدراك النظام الإثيوبي للرهان الإرتيري على مسألة القوميات؛ لذا لم يسارع النظام بدفع كافة قواته وتوجيها إلى الجبهة خوفًا من انتهاز قوى المعارضة الفرصة لمحاولة التخلص من النظام الحاكم أو الانفصال عنه، وفي ظل تلك الحسابات اضطرت إثيوبيا للقبول وقتيًّا بما فرضته إريتريا على أرض الواقع على الرغم من الصدمة التي أصابت المجتمع الإثيوبي من جراء ذلك، تلك الصدمة التي عبر عنها النظام ذاته بإعلان وقف الحرب عبر البرلمان الإثيوبي في 1998/5/13 في محاولة لامتصاص غضب الشعب الإثيوبي بجعل قرار إيقاف الحرب بيد نوابه في البرلمان(177).

وفي ضوء ما سبق لم يكن من المستغرب أن يتجدد القتال في مايو 2000وبضراوة في ظل إصرار إثيوبيا على إعادة هيبتها ومكانتها التي اهتزت بفعل تطورات الحرب أول الأمر، وهو ما يفسر أيضاً عدم احتفاء إثيوبيا باسترداد المناطق التي تدعيها لدى إريتريا وتوغلها داخل الأراضي الإرتيرية صوب العاصمة أسمرة رغم كافة النداءات والتهديدات الدولية بفرض عقوبات عليها حال عدم امتثالها للشرعية الدولية. وعلى صعيد الامم المتحدة طالب مجلس الأمن الدولي أثيوبيا واريتريا بوقف الحرب بينهما والدخول في مفاوضات لتسوية النزاع سلميا[178].

ومع اندلاع القتال بين إريتريا وإثيوبيا

في أيار/مايو 1998 نتيجة لنزاع حدودي. واتصل الأمين العام فورا بزعيمي البلدين وحث على ضبط النفس وعرض المساعدة في حل الصراع بشكل سلمي. وطلب من السفير محمد سحنون (الجزائر) مبعوثه الخاص في أفريقيا أن يساعد في جهود الوساطة لمنظمة الوحدة الأفريقية(179) (OAU).

(176)http://www.elsyasi.com

(177) أسعد الغوثي "احداث القرن الافريقي وحقيقة الصراع الأريتيري – الاثيوبي" 1980 ص30
(178) ويكبيديا الحرب الاثيوبية الإرتيرية
(179)بعثة الامم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا – معلومات أساسية

ففي قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في يوليه 1999، قبل الطرفان وثيقة – منهجيات تنفيذ اتفاق إطار منظمة الوحدة الأفريقية. وفي هذه الوثيقة التزمت إريتريا 'بأن تعيد وزع قواتها خارج الأراضي التي احتلتها بعد السادس منمايو 1998'. والتزمت إثيوبيا بأن 'تعيد وزع قواتها بعد ذلك من مواقع استولت عليها بعد السادس من فبراير ولم تكن تحت الإدارة الإثيوبية قبل السادس من مايو 1998'. وبعد مشاورات أخرى مع الأطراف المعنية، استعرض السيد أحمد أويحيوثيقة عنوانها: الترتيبات الفنية لتنفيذ اتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الأفريقية ومنهجياته. وطالبت الوثيقة بإقامة لجنة محايدة لتحديد المناطق المعينة التي يجب على الطرفين أن يعيدا نشر قواتهم فيها. ونصت الترتيبات الفنية على الوزع بين جملة أمور لمراقبين عسكريين للتحقق من إعادة الوزع المتوخى. وطالبت الوثيقة أيضا بنزع سلاح وتحديد الحدود المشتركة بالكامل بين البلدين. وأعلنت إريتريا قبولها للوثيقة. وتحفظت إثيوبيا على موقفها وطلبت توضيحات، فيما أعادت تأكيد التزامها بحل سلمي للصراع. واستمرت الوساطة الدولية، ولكن التوتر على الحدود ظل شديدا للغاية وكانت هناك خشية بأن عمليات القتال يمكن أن تستأنف وربما تنتشر وتؤدي إلى تشريد المزيد من الأشخاص والذين كانوا حتى الآن لم يتأثروا مباشرة بالصراع.

2- تأرجح مواقف مجلس الأمن بين الحياد السلبي تارة أو لجوه إلي صمت متواطئ تارة أخري.

على مدار ثلاث سنوات كاملة تحملت مفوضية ترسيم الحدود العقبات التي كانت الحكومة الأثيوبية تختلقها للحؤول دون أداء وإنهاء مهامها القاضية بترسيم الحدود على الأرض بين ارتريا وأثيوبيا بموجب قرارها الصادر في 13 ابريل 2002، ولكنها عندما وصلت الى قناعة تامة بان الحكومة الأثيوبية عازمة على إجهاض مهمتها وساعية على الالتفاف على قرارها الملزم والنهائي، رفعت في 24 فبراير 2005 عبر رئيسها البروفسور سير اليهو لوترباخت، تقريرا مفصلا الى الامين العام للأمم المتحدة ، يمكن تلخيصه في إحدى عشر نقطة[180]:

1- " لقد أحجمت المفوضية حتى الآن عن إبداء أي تقييم قانوني للظروف التي أفضت الى حالة الجمود الراهنة، غير انها ترى الآن من الضروري التذكير بالتطورات الرئيسية التي ادت الى الحالة الراهنة، وتحديد السلوك الذي حال دون إتمام المفوضية لولايتها ".

2- " بموجب اتفاق الجزائر المبرم في ديسمبر 2000، طلب الى اللجنة أن تقوم في نفس الوقت بتعيين وترسيم الحدود."

3- " تمثلت ولاية المفوضية المنصوص عليها في الفقرتين 1 و 2 من المادة 4 من اتفاق الجزائر في تعيين ورسم الحدود المنصوص عليها في المعاهدات المبرمة في عهد الاستعمار على أساس المعاهدات ذات الصلة المبرمة في عهد الاستعمار " 1900 و 1902 و 1908 " والقانون الدولي الساري. ولا تكون سلطة اتخاذ قرارات حسب مقتضى الإنصاف والحسنى". وخلال الإجراءات التي أدت الى قرار التعيين، لم يعترض أي من الطرفين على ان تنطلق اللجنة من الحدود التي يتبين لها بموضوعية إنها محددة في المعاهدات المذكورة ".

4- " عندما صدر قرار التعيين، قبله الطرفان معا وقبلا تعيينه للحدود، نظرا الى انهما ملزمين بذلك بموجب اتفاق الجزائر. وكان قبول كل طرف تاما وعلنا على الملأ ".

(180) Eritrean Center For Strategic Studies

5- في عام 2002م صدرت شكوي من إريتريا تفيد فيها بان مواطنين اثيوبيين يستوطنون قرية ديمبي منغول على الجانب الإرتيري من الحدود التي أقرتها المفوضية، أصدرت المفوضية امرا يقضي بقيام اثيوبيا بسحب مواطنيها من جانب واحد بنقل القوات او السكان، ولم تمتثل أثيوبيا لأمر اللجنة. وفي 7 نوفمبر 2002، ابلغت إريتريا مجلس الأمن بأن إثيوبيا لم تمتثل لأمر اللجنة.

6- "وجهت أثيوبيا الى الأمين العام رسالة مؤرخة 19 سبتمبر 2003، أوضحت فيه "القرارات المفتقرة تماما الى الشرعية والعدل وروح المسؤولية التي اتخذتها المفوضية بشان بادمه وأجزاء من القطاع الأوسط" ،إن شكوى أثيوبيا تتعلق بقرار تعيين الحدود لا بعملية ترسيم الحدود. واقترحت أثيوبيا ان ينشئ مجلس الأمن آلية بديلة لترسيم حدود الأجزاء المتنازع عليها من الحدود " على نحو عادل وقانوني. "

7- لم تسمح أثيوبيا بعملية ترسيم الحدود، وبررت إثيوبيا موقفها بادعائها ان عملية ترسيم الحدود معيبة نظرا لعدم اتساقها مع اتفاق الجزائر نصا وروحا.

8- دعت المفوضية في 4 فبراير 2005للاجتماع معها في لندن في 22 فبراير 2005. وقبلت اريتريا الدعوة. أما أثيوبيا رفضتها قائلةبأنه سيكون غير مجد وقد يوثر سلبا على عملية ترسيم الحدود.

9- وأثيوبيا غير مستعدة للسماح بمواصلة عملية الترسيم على النحو المبين في توجيهات ترسيم الحدود ووفقا للجدول الزمني، ولابد من حوار وسوف يكون في إطار عملية الترسيم التي يتيحها اقتراح المفوضية بان تجتمع مع الطرفين.

المفوضية قضت بأن قرار تعيين الحدود ملزم للطرفين الا إذا اتفقا علي خلاف ذلك، وأي تصرف لا يتفق مع خط الحدود هو تصرف غير قانوني.

رفع رئيس مفوضية ترسيم الحدود البروفسور اليهو لوترباخ تقريرا مفصلا الى الأمين العام للأمم المتحدة سرد فيها بصورة مفصلة الإشكاليات التي صادفت المفوضية والعراقيل التي افتعلتها الحكومة الأثيوبية للحيلولة دون ترسيم الحدود على الأرض مع إريترياوإذا لم يصل الطرفان الى اتفاق في غضون 12 شهرا، أي مع نهاية نوفمبر 2007، أو لم يطلبا من المفوضية ان تستأنف نشاطها، فالمفوضية ستعتبر الحدود بين البلدين مرسومة عمليا بموجب قائمة نقاط الحدود الملحقة مع التقرير، وبذلك تكون مهمه المفوضية قد انجزتوقرار تعيين الحدود الصادر في 13 ابريل 2002 هو القرار القانوني المعتمد الوحيد الذي يوضح الحدود " الإرتيرية– الأثيوبية".

مجلس الأمن والحياد السلبي

بعد رفض الحكومة الأثيوبية قرار مفوضية ترسيم الحدود رسميا في 19 سبتمبر 2003، بعث رئيس مجلس الأمن آنذاك امبير جونس بيري الى رئيس وزراء أثيوبيا ملس زيناوي بتاريخ 1 أكتوبر 2003 أعرب فيها عن: أسف أعضاء مجلس الامن الشديد لعدم قبول اثيوبيا لمجمل قرار مفوضية ترسيم الحدود الخاص بتعيين وترسيم الحدود بين البلدين(181).

كما أكد مجلس الأمن بان قرار مفوضية ترسيم الحدود اتخذ طبقا للإطار القانوني الذي حددته اتفاقيتي الجزائر، وتم تذكير أثيوبيا بأن قرار مفوضية ترسيم الحدود نهائي وملزم واعتبار استمرارية تأجيل تنفيذ عملية ترسيم الحدود موقفا مناقضا لنص وروح اتفاقيتي الجزائر.

كما رفع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تقريرا الى مجلس الأمن في 23 يناير 2008 مرفقا بالتقرير السادس والعشرين والأخير لمفوضية ترسيم الحدود الإرتيرية . الأثيوبية ، جاء فيه

(181)د أحمد حسن دحلي، " الازمة الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا وقرار ترسيم الحدود" ما بين 13 ابريل 2002 إلي 13 إبريل 2012

أنه قد أرسلت مفوضية ترسيم الحدود خرائط موقعة من قبل أعضائها توضح الحدود الدولية بين إريتريا وأثيوبيا المرسومة والمرفقة بالإحداثيات الي كل من البعثة الإرترية والأثيوبية في الأمم المتحدةوجددت مفوضية ترسيم الحدود موقفها القاضي بأنه اذا ما تعذر ترسيم الحدود بين البلدين على الارض خلال 12 شهرا، فان المفوضية تعتبر الحدود الدولية بين إريتريا وأثيوبيا قد رسمت نهائيا حسبما تؤكد على ذلك الخرائط ونقاط الحدود والإحداثيات.

ولكن دور مجلس الأمن لا يمكن ان يكون قاصرا على اعتماد موقف يتسم بالحياد السلبي، بل ان مهمته وفقا لاتفاقيتي الجزائر كانت ولا تظل تقتضي اتخاذ موقف حازم وحاسم بتطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود على الأرض، وإلزام الحكومة الاثيوبية على الالتزام بقرار مفوضية الحدود ومغادرة الأراضي الإرترية،وفرض العقوبات على أثيوبيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة وإجبارها على الانصياع لحكم القانون(182) .

مجلس الأمن والعقوبات الباطلة

اعتمد مجلس الامن في 23 ديسمبر 2009 القرار رقم 1907، وفرض بمقتضاه حزمة عقوبات باطلة على إريتريا استنادا الى تهمة زائفة نسجتها الإدارة الأمريكية وأخرجها فريق رصد الصومال وإريتريا، وتبناها مجلس الأمن بالرغم من تحفظات روسيا والصين واعتراض ليبيا على القرار القاضي ضمن أمور أخرى فرض حظر شراء الأسلحة على إريتريا.

وتكمن المفارقة هنا ان إريتريا التي احتلت أراضيها والتي يحق لها بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة بالدفاع عن نفسها وبالذود عن سيادتها، سعى مجلس الأمن لحرمانها مجلس من ممارسة حقها الشرعي والمشروع في الدفاع عن النفس، وذلك في تناقض سافر وصارخ مع ميثاق الأمم المتحدة ذاته. وبالمقابل سمح لأثيوبيا التي تحتل أراضي سيادية إرترية، والتي ترفض تطبيق قرار مفوضية ترسيم الحدود، وتضرب عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف الدولية، ان تتدفق إليها الأسلحة خلف مبررات واهية، وان تشتري الأسلحة الثقيلة، وتستمر في احتلال أراضي سيادية إرتيريه، وللدلالة على ذلك نكتفي هنا فقط بالتنويه الى خبر نشرته وكالة الأنباء الاوكرانية في 14 يونيو 2011 ومفاده ان أثيوبيا اشترت 200 مدرعة من طراز تي 72 بمبلغ 100 مليون دولارا، في الوقت الذي يبادر فيه المجتمع الدولي وعبر المساعدات الغذائية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أفراد الشعب الأثيوبي، المغلوب على أمره، من الموت جوعا.

وتماديا في نفس النهج العدواني سعت الإدارة الأمريكية فرض عقوبات اقتصادية على إريتريا من خلال تقرير ملفق أعده فريق الرصد للصومال وإريتريا ورفعه الى مجلس الأمن في 18 يوليو 2011، وبناء عليه اصدر مجلس الأمن في 5 ديسمبر 2011 القرار رقم 2023 ضد إريتريا وذلك بعد جهد جهيد وعسير استخدمت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كل الوسائل المبررة لغايتها ومنها منع الحؤول دون مخاطبة الرئيس الإرتيري "اسياس افورقي" لمجلس الأمن قبل صدور القرار، وذلك وسط ذهول واندهاش بقية اعضاء مجلس الامن. بدليل ان مندوب جنوب أفريقيا ميت نكوان ماشابان قال في الجلسة رقم 6674 من النقاش في مجلس الامن والتي جرت في 5 ديسمبر 2011 " نحن غير راضين لكون إريتريا لم تعط نفس الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن. وان الأسلوب الذي تعامل به مجلس

(182) محمد حسن دحلي، موقع سبق ذكره

الأمن مع طلب دولة عضو في الامم المتحدة، اي إريتريا، كان دون المستوى المطلوب. وفي رأينا على مجلس الأمن ان يكون اكثر حساسية لدى تعامله مع رؤساء الدول الذين يتعاطى مجلس الامن مع قضايا تخص بلدانهم." وأعرب مندوب الصين في مجلس الأمن لي باودونغ عن " أسفه لتهافت مجلس الأمن في التصويت . على القرار 2023 . والذي أدى الى فشله في تناول بعض القضايا التي تشكل مصدر قلق العديد من أعضاء مجلس الأمن بما فيهم الصين." ومن طرفه صرح مندوب روسيا في مجلس الامن فيتالي شاركين " ان نص القرار يحتوي على جملة من الأحكام التي تفتقر للصحة، وان دور فريق الرصد والخبراء تجاوز الحدود ، ولم نر نتيجة أي تحقيق، ونشك في القرار الذي يسند الى لجنة العقوبات مهمة إعداد مسودة مع فريق الخبراء تحدد للدول أسس التعاون مع إريتريا فيما يخص قطاع التعدين. ومن الأهمية بمكان على بذل المساعي السياسية والدبلوماسية قبل فرض العقوبات والتي تعتبر أقصى الإجراءات[183]."

مجلس الامن والتواطؤ الصامت

تواطأت عدة أطراف إقليمية ودولية وفرضت على إريتريا عقوبات عسكريةوعقوبات اقتصادية فتم ترتيب عملية شن هجوم عسكري أثيوبي مكشوف ومعلن على إريتريا في 15 مارس 2012 لغايات مختلفة أبرزها جس نبض جاهزية واستعداديه القوات الإرتيرية.

اقتصرت ردود الفعل الدولية على الاعتداء السافر الذي قامت به أثيوبيا ضد إريتريا بينما إيطاليا هي الوحيدة التي أدانت وبشدة العدوان الأثيوبي على إريتريا.

بينما الولايات المتحدة وجهت نداء بضبط النفس لتفادي أي عمل عسكري.

بينما أعربت فرنسا عن بالغ قلقها إزاء ذلك العدوان. وتدعو الدولتين لتفادي التصعيد العسكري، وان فرنسا لعلى قناعة تامة بان الخلاف بين البلدين لا يمكن حله إلا بالحوار والمفاوضات.

وناشد وزير الشؤون الأفريقية في الخارجية البريطانية، هنري بلينغام، وقال بأنه قلق جدا بخصوص أن الدخول العسكري الأثيوبي في إريتريا يؤدي الى زيادة التوتر بين البلدين ويجهض جهود تعزيز الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي. وان الصراع ليس من مصلحة اي من الدولتين. ونناشد كلا الطرفين الالتزام بمبادئي القانون الدولي وتفادي كل الأعمال التي قد تخلق التوترات التي تقود الى تصعيد العنف.

أما رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي فأعرب عن قلقه العميق بخصوص تصاعد التوتر بين إريتريا وأثيوبيا" ووجه نداء الى البلدين " لكي يمارسا ضبط النفس لتفادي المزيد من التصعيد العسكري." ونوه الى ان الاتحاد الأفريقي الذي لعب دورا في توقيع اتفاقية الجزائر في يونيو 2000، عبر في اجتماعات قمته عن قلقه حيال استمرار وجود عملية السلام بين البلدين في طريق مسدود، وجدد نداءه لبذل جهود افريقية جديدة لمساعدة الدولتين لتجاوز الصعوبات الراهنة، ولتطبيع علاقاتهما، ولإرساء دعائم سلام دائم واستقرار في القرن الأفريقي.

(183)http://www.ecss-online.com

بينما قال الناطق باسم الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، كاترين اشتون، في 15 مارس " الممثلة السامية قلقة بخصوص تصاعد التوتر بين أثيوبيا وإريتريا بعد التدخل العسكري الإثيوبي. وانها توجه نداء الى الطرفين للكف عن العنف والتزام بالمبادئ العامة للقانون الدولي منوهة الى بنود اتفاقية الجزائر. وان الاتحاد الأوروبي يوجه نداء الى أثيوبيا وإريتريا لبذل كل الجهود لإيجاد حل تفاوضي للقضايا العالقة فيما يخص علاقاتهما الثنائية.

في حين وجه الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، في 16 مارس 2010 نداء الى أثيوبيا وإريتريا يناشدهما في" بممارسة أقصى درجة من ضبط النفس وان يحلا خلافاتهما بالطرق السلمية وان يتفاديا أي خطوة من شأنها ان تؤدي الى تصعيد التوتر."

لقد وقع عدوان سافر ومعلن على دولة عضو في الأمم المتحدة من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة بصورة خارقة لميثاق الأمم المتحدة، ويكتفي الأمين العام بمطالبة الطرف المعتدي عليه ، أي إريتريا، بضبط النفس من دون أي يدين الطرف المعتدي، أي أثيوبيا، لاعتدائها على إريتريا ولخرقها لميثاق الامم المتحدة. فيا له من موقف اضعف من اضعف الإيمان!

لم يدن مجلس الأمن الاعتداء الذي وقع على دولة عضو في الأمم المتحدة (إريتريا) من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة (أثيوبيا) باعتراف الحكومة الأثيوبية ذاتها عبر بيان حكومي رسمي[184].

. لازم بالصمت الرهيب إزاء اعتداء دولة عضو في الأمم المتحدة "أثيوبيا" على دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة "إريتريا".

. لم يحرك ساكنا في وقت خرقت فيه أثيوبيا بشكل سافر وفادح نص وروح الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حل الخلافات بين الدول بالسبل السلمية.

فنري تذبذب في الحياد تارة والسلب تارة أخري كلا حسب ما يراه أو ما يتماشى مع المصلحة.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية

1- أسعد الغوثاني، " أحداث القرن الأفريقي وحقيقة الصراع الإرتيري – الإثيوبي"، ص22

2- اجلال محمود رأفت " القرن الافريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية" دار النهضة العربية للنشر والتوزيع 2015م

3- الم سقد تسفاي " فيدرالية اريتريا مع اثيوبيا"

4- إثيوبيا – ويكبيديا، الموسوعة الحرة

(184)Eritrean Center For Strategic Studies

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7#%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

5- بيركيتهابتيسلاسي "الصراع في القرن الافريقي"

6- باربلديفيدسون "وراء الخرب في اريتريا"

7- بعثة الامم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا – معلومات أساسية

8- د أحمد حسن دحلي، " الازمة الحدودية بين إريتريا وإثيوبيا وقرار ترسيم الحدود" ما بين 13 ابريل 2002 إلي 13 إبريل 2012

9- دونكان ك. كمينغ " الاتحاد الفيدرالي مع اثيوبيا وكيفية إخراجه" المركز الافريقي للدراسات والاعلام

10- منصور سليمان " النزاع الأريتيري الاثيوبي رؤية مغايرة" الجزيرة نت

11- معلومات عن دولة إثيوبيا، موضوع https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA_%D8%B9%D9%86_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A5%D8%AB%D9%8A%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A7

12- نادية عبد الفتاح عشماوي السيد " التسوية السلمية لنزاعات الحدود في افريقيا في اطار التحكيم الدولي ص12

13- وكالة زاجل الإرتيرية للأنباء

14- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع سبق ذكرة

15- ويكيبيديا الحرب الاثيوبية الإرتيرية

ثانيا المراجع الاجنبية

1- Annan warns of another war between Ethiopia and Eritrea Xan Rice, *east Africa correspondent* Tue 31 Oct 2006 17.51 GMT

2- A commentary on Eritrea Ethiopia Claims Commission findings"

3- Cliff, Lionel; Connell, Dan; Davidson, Basil (2005), *Taking on the Superpowers: Collected Articles on the Eritrean Revolution (1976-1982)*. Red Sea Press, ISBN 1-56902-188-0

4- E*thiopia's War on Eritrea*. Asmara: Sabur Printing Services. 1999. Patricia Scotland, Baroness Scotland of Asthal, speaking for the British government in the Eritrea and Ethiopia debate, House of Lords, (Hansard) 30 نوفمبر 1999 : Column 802

5- "Ethiopia-Eritrea: New peace efforts, claims of rights abuse" University of Pennsylvania – African Studies Center received fromIRIN, a UN humanitarian information unit,"HRW World Report 1999: Ethiopia: The Role of the International Community". Archived from original on 14 November 2008.

6- Eritrean Center For Strategic Studies

7- Ethiopian Leader admits allegation of Eritrean air strike based 'on wrong information www.dehai.org. "

8- GebruTareke (2009). The Ethiopian Revolution: War in the Horn New Haven, CT: Yale University Press. ISBN 978-0-300-14163-4

9- Keller, Edmond J., *Revolutionary Ethiopia: from Empire to People's Republic* (Bloomington, 1988), pp. 131–87.
10- History Of The Horn Of Africa
11- Staff. Human Rights Developments, World report 2001 Human Rights Watch (2001)
12- Mauri, Arnaldo (1998), "The First Monetary and Banking Experiences in Eritrea", *African Review of Money, Finance and Banking*, n. 1-2.
13- Total number of troops dead in the Eritrea-Ethiopia war 2009

المواقع

1-http://www.alarab.co.uk
2- http://www.m.ahewar.org
3- http://www.m.ahewar.org
4- http://www.elsyasi.com
5http://www.ecss-online.com
6- http//:www.m.ahewar.org

النتائج والتوصيات:

أولا النتائج

1- أن النزاع الحدودي بين الدولتين مدعوم من عدة دول وهناك غرض من وراء تأجيج ذلك النزاع.

2- إن مجلس الأمن ليس محايدا وليس مستقلا بل يملي علية الشروط من دول كبري حسب مصالحها.

3- إريتريا مدعومة من حليف قوي الا وهو "مصر" رغم أن الكل يقف ضد رغبتها إلا أن الدعم المصري يجعلها قوية وثابتة علي مواقفها.

4- كما أن ثقة وثبات ورسوخ وعزيمة إريتريا علي تحقيق أهدافها هشم المخططات التآمرية، وفشلت الاجندات الخارجية.

ثانيا التوصيات

1- أوصي بتناسي كل الخلافات التاريخية والعمل معا علي جعل الدولتين متعاونتين في التبادل التجاري والسماح لإثيوبيا بالاستفادة من موقع إريتريا الاستراتيجي ولكن وفقا لبنود متفق عليها مما يجعل مناطق الحدود مناطق للتكامل بين البلدين.

2- اقامة اتحاد فيدرالي بين إريتريا و إثيوبيا